



التقرير التاسع لرصد أداء المؤسسات الحكومية تجاه حقوق المرأة وقضايا حقوق الإنسان في الفترة من 2014/7/9 حتى 2014/8/9



فهرس المحتويات

3.....	المقدمة
5.....	بيانات التقرير
6.....	تحليل بيانات التقرير
6.....	قضايا المرأة
9.....	قضايا حقوق الإنسان
10	تقييم الحالة الحقوقية النسوية
11.....	تقييم الحالة الحقوقية المصرية
13.....	مصادر ومراجع



المقدمة

يهدف التقرير الشهري لمبادرة "فؤادة ووتش" و الخاص برصد و مراقبة أداء مؤسسات الدولة تجاه قضايا حقوق المرأة و حقوق الإنسان إلى قياس التغيرات التي طرأت على الساحات السياسية، الاجتماعية و القانونية تجاه شأنان: (1) الشأن النسوي عبر عرض الأمور المتعلقة بملف المرأة مع التركيز حول قضايا المرأة بشكل خاص و استثنائي نظرا لما تمر به المرأة المصرية من صعوبات في هذا الوقت الحرج، كذلك يتعرض التقرير إلى، (2) الشأن الحقوقي في ظل الحالة المتأزمة و الناجمة عن الاستنفار الأمني مع اشتداد الهجمة الإرهابية الشرسة على الدولة المصرية. شكّل الملف الحقوقي الإطار النظري لهذا التقرير الذي قام برصد منهجي لمختلف الأخبار التي غطت الأحداث (المعني بها التقرير) مع إعطاء تحليل حول أداء المؤسسات المصرية يُقيّم من خلاله مدى التزام السلطة التنفيذية، وعلى رأسها رئيس الجمهورية السيد عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء المهندس إبراهيم محلب، بالسياسيات الخاصة بالقضايا الحقوقية بالإضافة لمقالات صحفية اهتمت بقضايا حقوق الإنسان و المرأة مع الاحتفاظ بعدد من التقارير الحقوقية و الإخبارية بالإضافة لمقالات صحفية اهتمت بقضايا حقوق الإنسان و المرأة مع الاحتفاظ بتعددية المصادر و الاطلاع على مصادر أخرى لصحف أجنبية اهتمت بنفس قضايا الشأن الداخلي الحقوقي المصري.

من جهة أخرى، إن ثمره هذا التقرير تكمن في محاولاته تحليل الوضع القائم بذات المنهجية التي دشنتها سلسلة التقارير الخاصة بمبادرة "فؤادة ووتش". تعتمد منهجية هذا التقرير في جزئه الأول، على رصد جميع الأخبار الخاصة بالشأن النسوي و الحقوقي بصفة عامة عن طريق تحديد عينة قياس (Sample) بين الصحف الخاصة و القومية. هذه العينة تتكون من أربعة صحف تصدر بشكل يومي في إصدارين، ورقية و إلكترونية. تم اختيار العينة بتحديد صحيفتين قوميتين: الأهرام و الجمهورية، واثنتان من الصحف الخاصة: المصري اليوم و اليوم السابع. يهدف هذا الرصد إلى قياس مدى قضايا المرأة و القضايا الحقوقية عبر حصر للمقالات التي اهتمت بحقوق الإنسان بشكل عام و حقوق المرأة بشكل خاص و الانتهاكات التي أهتم بها الشارع المصري. تم تصنيف عينة المقالات بتطبيق تحليل المحتوى (Content Analysis) إلى ثلاثة أنواع: (أ) تقارير إخبارية خاصة بالعنف ضد المرأة و المتضمنة أيضا قضايا التحرش الجنسي، (ب) تقارير إخبارية خاصة بالتمييز ضد المرأة و الشرائح المجتمعية الأخرى، (ج) تقارير إخبارية حول القوانين و القرارات التي تهدف لدعم السياسيات الداعمة لحقوق الإنسان و لحقوق المرأة من جانب الدولة. بجانب الرصد لعينة الصحف المصرية، سوف يتعرض التقرير أيضا لتغطية الصحف الأجنبية للقضايا المثيرة للجدل و التي وجدت رواجاً دون غيرها من القضايا في الشارع المصري أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي.



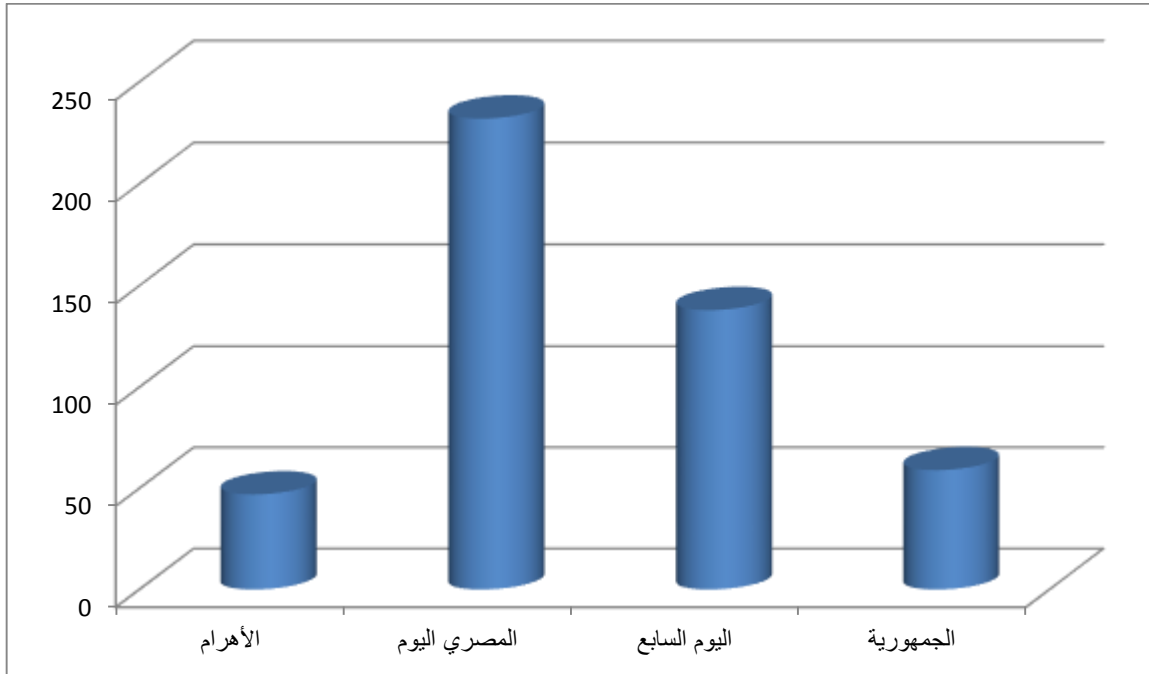
مبادرة حقوقية لرصد ومراقبة أداء مؤسسات الدولة تجاه قضايا المرأة وحقوق الإنسان



يعتمد هذا التقرير على دعم الإطار النظري (Theoretical Framework) من خلال إثراء المحتوى وتدعيمه بالاطلاع على أوراق بحثية وتقارير مشابهة اهتمت بنفس الملفات التي يهتم بها هذا التقرير ومن ثم المقارنة بها لضمان صلاحية وجودة المحتوى العلمي (Scientific Validity). هذا التقرير لن يكون مقتصرًا على العرض الكمي للبيانات المستخلصة من عملية الرصد ولكن سوف يتطرق كذلك للجزء التحليلي خاصة فيما يخص تداعيات حالة الاستنفار الأمني وعلاقتها بملف حقوق الإنسان. يهدف التقرير كذلك إلى تحليل الحالة الحقوقية بصفة عامة بناء على البيانات المتاحة من خلال عملية الرصد للعينة المذكورة. فالتحديات المطروحة أمام منظمات المجتمع المدني حاليًا لم تعد تتمثل في مؤسسات الدولة، ولكن تتمثل في مجموعة القيود الاجتماعية التي تحد من انتشار المبادئ الحقوقية وبالأخص حقوق المرأة. لهذا فإن نشر الوعي الحقوقي أصبح مطلبًا للدولة بمؤسساتها في ظل انتشار الفكر التكفيري والذي أدى لزيادة الأعمال الإرهابية وحالة دائمة من التأهب الأمني في شتى بقاع مصر.

بيانات التقرير

يرصد التقرير 476 مقالا وتقريرا إخباريا من أربعة صحف قومية وخاصة. يمكن ملاحظة الفوارق الكمية بين عدد المقالات المهمة بالشأن الحقوقي بين الصحفيتين القوميتين والخاصتين كما يوضح الرسم البياني (صورة، 1).



صورة (1)



فؤادة Watch

المُلفت أن هذه الفوارق في كم التغطية الإخبارية والصحفية بين الصحف القومية والخاصة، تعكس اختلافاً كبيراً بين أجنحة الاهتمامات الصحفية بين الأربعة صحف التي تتكون منها عينة التقرير. جاءت الأهرام في المرتبة الأخيرة بأقل عدد من المقالات والتقارير الإخبارية عن الملف النسوي والحقوقى وتم رصد 47 مقالا وتقريراً إخبارياً فقط، وتلتها الجمهورية في المرتبة قبل الأخيرة بـ 59 مقالا وتقريراً إخبارياً. هذا القصور الذي يظهر في الاهتمام بقضايا المرأة وقضايا حقوق الإنسان عموماً، لا يتناسب مع كم التحديات التي يواجهها المجتمع والتي تؤثر سلباً على السلم المجتمعي وعلى الحالة الحقوقية في مصر. بينما احتلت المصري اليوم القائمة بعدد 232 مقالا وتقريراً إخبارياً وأتت اليوم السابع في المرتبة الثانية بعدد 138 مقالا.

اقتصرت تغطية الأهرام على حوادث التحرش والتي لها بُعد جنائي ومعظم هذه الوقائع جاءت في قسم حوادث وقضايا. بينما اهتمت الأهرام بعدد من القرارات التي تبرز جدية الدولة في دعم حقوق المرأة. فمثلاً ألمحت الأهرام عن قرار المحكمة الإدارية في أحقية المرأة العاملة في إجازة رعاية الطفل لثلاث مرات حتى لو زاد عدد الأطفال عن طفل. كما أوردت الأهرام التعديلات التي قام بها مجلس حقوق الإنسان حول لائحة تنظيم السجون. وأثبتت منظمات المجتمع كفاءة واضحة في رسم صورة حقيقية عن كارثية جرائم التحرش وهذا ما تشير إليه زيارة اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية لإدارة متابعة جرائم العنف ضد المرأة، وقد أشارت الأهرام لهذه الزيارة وأبرزتها كإشارة واضحة لمدى جدية الدولة في مواجهة جريمة التحرش. نقلت الأهرام في حوارها مع هدى بدران رئيسة الاتحاد النوعي لنساء مصر حدد المعايير التي سيدعم بها الراغبات في الترشح للبرلمان المزمع إجراءه كأخر خطوة في خارطة الطريق التي أقرتها الجماعة الوطنية في 30 يونيو 2013. فيما اهتمت الجمهورية بملف التحرش الجنسي والعنف بشكل أكبر من حيث عدد المقالات التي غطت بها هذا الملف. وقامت كذلك بلفت نظر قراءها إلى نموذج نسائي داخل جهاز الشرطة وهي العميد رقية الصيفي والتي تمثل نموذجاً مشرفاً للمرأة المصرية.

من جهة أخرى، أشارت الجمهورية إلى انطلاق مبادرة "شفت تحرش" في خمس مدن جديدة وهي الإسكندرية، الإسماعيلية، بني سويف، أسيوط والغربية. ويُعد هذا نجاحاً لمبادرة "شفت تحرش" بعد أن استطاعت أن تتجح في القاهرة وكفر الشيخ. بينما اهتمت المصري اليوم بقضايا التحرش وكانت أكثر دقة في رصد الوقائع الميدانية. فركز المصري اليوم على قضية سجينات القناطر والأحكام المشددة التي طالت متهمي قضية "تحرش التحرير" وحالات التحرش التي حدثت في عيد الفطر المبارك. ومن المهم أن يُذكر تعاطي المصري اليوم مع الأحداث الطائفية والصدمات التي حدثت هذا الشهر في عدة أماكن بالمحافظات. بينما رصد اليوم السابع كل القضايا الحقوقية المطروحة على الساحة بما فيها حالات التحرش الجنسي خلال عيد الفطر. وركز اليوم السابع على الأحداث الطائفية وخصوصاً في محافظة المنيا مركز سمالوط والتي تطورت إثر شجار بين عائلة مسيحية وعائلة مسلمة وأدت أحداث العنف فيها إلى مصرع مواطن مسلم وإحراق منزل العائلة المسيحية.



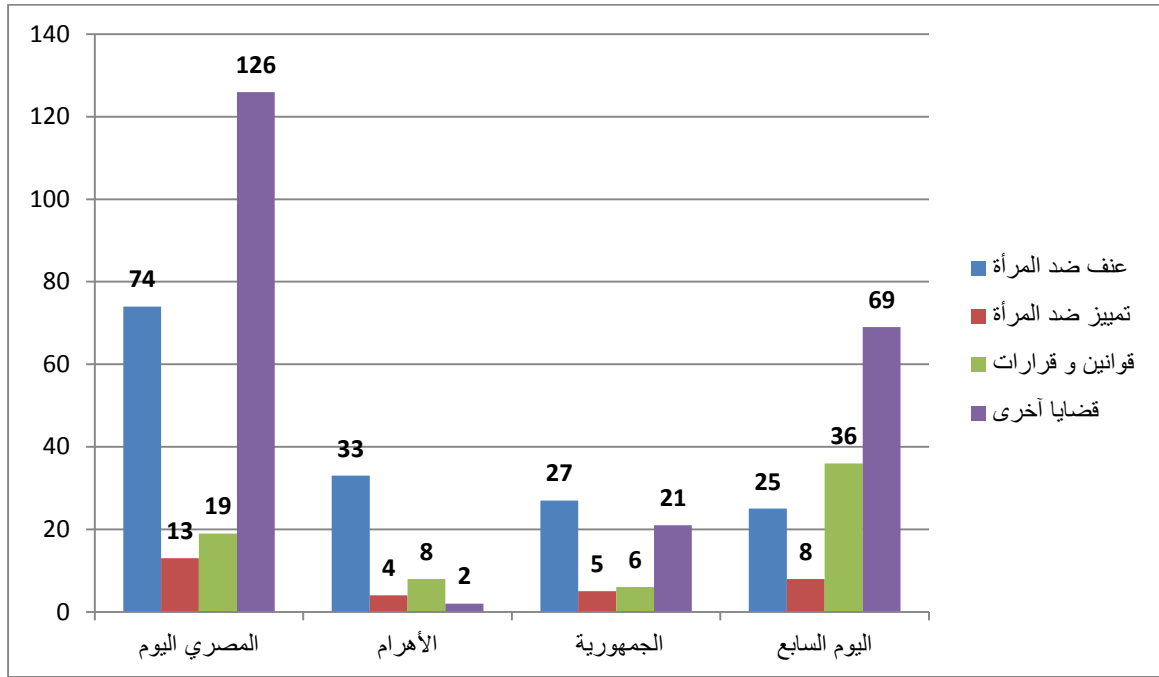
تحليل بيانات التقرير

تعتمد آلية التحليل في هذا التقرير على الفصل بين حقوق المرأة وحقوق الإنسان كمفصلات منفصلة. على هذا الأساس يقوم هذا الجزء من التقرير بتحليل البيانات التي تم رصدها على صعيدين: (1) قضايا المرأة، (ب) قضايا حقوق الإنسان. اعتمدت طريقة جمع البيانات على تحليل محتوى الإخبار طبقاً لثلاث متغيرات: (1) العنف ضد المرأة، (2) التمييز ضد المرأة، (3) القرارات والقوانين التي عملت على تقليل قضايا المرأة. والعنف ضد المرأة يتم تعريفه هنا استناداً على التعريف في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة سواء من الناحية الجسدية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".

بينما يتبنى التقرير تعريف التمييز ضد المرأة بكونه أية ممارسة من شأنها تقليل فرص المرأة في تحسين فرصها في المجتمع على المستويين الاجتماعي والسياسي. بينما يكون متغير القرارات والقوانين مؤشراً يمكننا من خلاله تقييم الأداء الحكومي بشكل خاص وسياسات الدولة نحو المرأة بشكل عام. ومن البيانات التي تم استخلاصها أن قضايا المرأة وحقوق الإنسان تواجه ممارسات عدة أهمها العنف. ويتضح من الرسم البياني (أنظر صورة 2) أن هذا العنف يستشري مجتمعياً ويصل إلى معدلات تثير القلق حيث أنه يهدد السلم المجتمعي.

قضايا المرأة

يتضح من المؤشرات أن قضايا العنف ضد المرأة اتخذت عدة أشكال بين التحرش الجنسي (لفظي وجسدي) والاعتصاب وأخيراً، العنف الأسري. حيث اهتمت الأخبار بهذه الحوادث وكأنها ظرف طارئ على المجتمع بينما تبين من خلال الرصد والتقارير السابقة الخاصة بمبادرة فؤادة ووتش فإن العنف ضد المرأة في ازدياد مستمر وهذا يعني فشل آليات الدولة على المدى القصير في تحقيق تحسن بشأن مواجهة ملف العنف ضد المرأة. فلقد ظهر التحرش خلال عيد الفطر المبارك بصورة واضحة. من جهة أخرى، تنوع التحرش الجنسي بالنساء والفتيات ما بين التحرش الفردي والتحرش الجماعي. ولقد تمت تلك الجرائم في أماكن التجمعات في مختلف محافظات الجمهورية وتم رصد العديد من حالات التحرش على الرغم من إصدار وزارة الداخلية عدة تحذيرات تؤكد فيها بأن إدارة متابعة جرائم العنف ضد المرأة سوف تتواجد لحماية السيدات والفتيات ولتحول دون وقوع هذه الجرائم. إلى أنه رغم تواجد عناصر الشرطة المدنية في شوارع المحافظات حيث كان هذا التواجد ملحوظاً إلى أنه لم ينجح سوى في منع عدد قليل من جرائم التحرش.



صورة (2)

ولقد تبين من خلال فترة الرصد استمرارية التحرش بالسائحات بعدة محافظات مثل الأقصر والغردقة وأسوان والوادي الجديد، هذا وقد حدث واقعه مهمة حيث تحرش أمين شرطة بمطار القاهرة الدولي بسائحة تونسية تقدمت على أثره ببلاغ لسلطات المطار التي قامت بدورها بإيقافه ثم عادت إطلاق سراحه مجدداً دون الإشارة إلى اتخاذ أي إجراء قانوني ضده (الجمهورية، 12 يوليو، 2014). هذا ويعد التحرش بالسائحات آخر صيحات تفشي هذه الجريمة التي تشين إلى المجتمع المصري خصوصا في تعامله مع المرأة الغير مصرية التي تتواجد بغرض السياحة، العمل أو الدراسة. يعد هذا التطور مؤشر خطير عن مدى استفحال هذه الجريمة خصوصا في استهدافها للسائحات في دولة يعتمد اقتصادها على قطاع السياحة. ويشمل هذا التقرير على توثيق واقعتين بخصوص العنف الجنسي ضد السائحات في مصر، حيث تم اغتصاب سائحة روسية بشرم الشيخ من قبل سائق ميكروباص سياحي (المصري اليوم، 12 يوليو، 2014). والواقعة الأخرى هي جريمة تحرش بطفلة سائحة تبلغ من العمر خمسة أعوام بمحافظة الغردقة (المصري اليوم، 15 يوليو، 2014) التي نالت الرصيد الأكبر في جرائم التحرش بعد القاهرة خلال فترة الصيف.

ولوحظ أيضاً، من خلال عينة الرصد أن التحرش بالفتيات الصغيرات أصبح هو الآخر منتشرًا بين قطاعات كبيرة في المجتمع المصري. في ظل هذا، تم رصد حالة تحرش بطفلة بالغردقة حيث قام عامل بالتحرش بطفلة عمرها خمس سنوات وقد تم إحالته إلى النيابة (المصري اليوم، 15 يوليو، 2014). كذلك تم رصد حالة تحرش بطفلة بمحافظة المنيا مركز أبو قرقاص، حيث قام عامل بمخبر بلدي بالتحرش بطفلة عمرها 6 سنوات (المصري اليوم، 10 يوليو، 2014). هذا وقد وصل العنف ضد الفتيات الصغيرات إلى حد الاغتصاب، وهنا يجب التنويه إلى واقعه بعينها حيث تمت إحالة أوراق رجب عبد الله، البالغ من العمر 19 عاما إلى فضيلة المفتي بعد أن تبين أنه قتل واغتصب الطفلة هدى محمد أحمد البالغة من العمر خمس سنوات. وقد تمت تغطية هذه القضية في تقرير



شهر مارس حيث تم العثور على جثة الطفلة وبها عدة إصابات وسحجات بعد أن تم اغتصابها. بينما رصد هذا التقرير جريمة أخرى صنفت كعنف ضد الفتيات الصغيرات، ففي كفر الشيخ، مدينة دسوق اغتصب شاب فتاة بالغة من العمر 12 عاما حيث استدرجها لإحدى الوحدات السكنية المهجورة وحاول قتلها بعد الاغتصاب. جاء كذلك بتقرير الطب الشرعي لحالة الطفلة تعرضها لجرح قطعي بالجبهة واشتباه في كسر بعظمة الأنف نتيجة ضربها بقالب طوب (المصري اليوم، 10 يوليو، 2014).

أما عن مؤشرات التمييز ضد المرأة، فقد تم رصد عدة تقارير إخبارية لا تشير في معظمها إلى تحسن ملحوظ في هذا الملف. فمنذ حركة المحافظين الأخيرة التي قام بها رئيس الجمهورية عقب توليه مقاليد الحكم والتي لم تعطي للمرأة أي دورا فعالا في نطاق المحافظات لم يتم تعيين أية سيدة في مناصب سيادية. في ظل هذا الوضع التهميشي، أدانت 19 منظمة واتحاد حقوقي للمرأة في بيان مشترك لهم، تجاهل مطالب بتضمين نساء من أساتذة القانون النساء في الجامعات المصرية ومن الشخصيات العامة البارزة في مجال التشريع ضمن تشكيل اللجنة العليا للإصلاح التشريعي، لضمان طرح مطالب النساء في الأجندة التشريعية للمرحلة القادمة. كذلك أكد البيان على ضرورة وجود تمثيل للمرأة وللمجتمع المدني وبخاصة المنظمات النسوية داخل تشكيل اللجان البرلمانية الفرعية للتشريعات الاقتصادية، الإدارية، الاجتماعية، والتشريعات التي تخص الأمن القومي. هذا ولا توجد مؤشرات حول تعيين للمرأة في حركة المحافظين المنتظر حدوثها خلال أيام.

أما عن القرارات والقوانين التي تم اتخاذها أو سنها فهناك عدد من القرارات والقوانين التي قامت مؤسسات الدولة بإصدارها لمواجهة كل من قضايا العنف ضد المرأة وحالات التمييز ضد المرأة. على سبيل المثال، أرست محكمة القضاء الإداري بكفر الشيخ (الأهرام، 3 أغسطس، 2014) بمبدأ جديد يسمح للأم المصرية بالحصول على أجازة لرعاية طفلها ولو كان وحيدا دون إخوة لثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية دون ارتباط الإجازة بعدد الأطفال. يأتي إرساء هذا المبدأ لصالح الأم والطفل على حدٍ. ويحسب للقضاء إصداره أحكام رادعة في عدد من قضايا التحرش أملاً في أن تساعد هذه الأحكام في الحد من انتشار هذه الجرائم وفي هذا الإطار، قضت محكمة جنايات القاهرة (الأهرام، 8 أغسطس 2014) بمعاقبة كل من المتهمين كريم شعبان علي، وأحمد سعيد محمد بالسجن المؤبد، والثالث مجدي السيد مصطفى بالسجن 20 عاما في قضية التحرش بالتحريير والتي تم رصدها في التقرير الثامن لـ"فؤادة ووتش" الشهر الماضي. وفي حكمين آخرين أصدرت محكمة جنايات القاهرة أحكاما رادعة بحق مرتكبي جرائم هناك أعراض السيدات والفتيات بميدان التحريير والتحرش بهن، حيث قضت بمعاقبة 9 متهمين بعقوبات تراوحت ما بين السجن لمدة 20 عاما والمؤبد لمدة 25 عاما، (الأهرام، 19 يوليو، 2014)، وذلك إثر إدانتهم بارتكاب الجرائم المسندة إليهم في الواقعتين المنفصلتين والتي كانتا يومي 25 يناير و8 يونيو الماضيين. ويجب الإشارة هنا أن هذا التقرير قام برصد عدد كبير من الأحكام التي صدرت في حق المتحرشين. يبقى أن الدولة بمؤسساتها الحكومية والغير حكومية مطالبة بتبني السياسات التي تحد من تحسين الوضع الحقوقي للمرأة المصرية، وبناء عليه فإن عدد القرارات والأحكام الصادرة لا تكفي لمواجهة المشاكل التي تواجهها المرأة في الشارع أو في العمل.



قضايا حقوق الإنسان

أتضح من خلال عملية الرصد التي قام بها هذا التقرير وجود العديد من القضايا الخاصة بـ " التعذيب" في السجون وأقسام الشرطة ومن الضروري الإشارة إلى التقرير الصحفي الذي كتبه الصحفي أحمد سعيد حسنين في جريدة التحرير، 2 يوليو، 2014، والذي أشار إليه التقرير الثامن لـ "فؤادة ووتش" عن الشهر المنصرم فيما رصدنا هذا الشهر تصريح عن اللواء عبد الفتاح عثمان مساعد وزير الداخلية لقطاع العلاقات والإعلام بالجيزة (الأهرام، 10 يوليو، 2014) بأن كل السجون والليمانات تخضع للإشراف القضائي إعمالاً لنص المادتين «85 و86» من قانون تنظيم السجون، وتقوم النيابة العامة بالمرور المفاجئ على هذه السجون للاطمئنان على سلامة الأوضاع بها ويؤكد فيه على التزام أجهزة الوزارة بكافة الضوابط الدستورية والقانونية في مجال تعاملها مع المواطنين. هذا وقد امتدت ظاهرة التعذيب داخل السجون لتصل أيضاً إلى الأحداث (اليوم السابع، 14 يوليو، 2014) حيث أعلنت هيئة الدفاع عن أطفال الأحداث بالدقهلية والمحبوسين في سجن دكرنس، أن الأطفال يتعرضون للانتهاكات اليومية من تعذيب وسوء معاملة من الضباط بالقسم، وحملت الهيئة النيابة العامة والمأمور المسؤولية الكاملة عن سلامة الأطفال.

ويجب لفت الانتباه، إلى ظاهرة جديدة على المجتمع حيث قام مدير دار أيتام بتعذيب الأطفال باستخدام العصا والأسلاك الكهربائية وقد أثارت تلك الواقعة ضجة مجتمعية كبيرة وظهر ذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والبرامج التلفزيونية ومن الجدير بالذكر أن التحقيقات كشفت بأن وزارة التضامن تجاهلت بلاغات زوجة المتهم عن الوقائع قبل أن تُحيله للتحقيق (الجمهورية، 3 أغسطس، 2014). من ناحية أخرى، شهد الشهر المعني بتغطيته هذا التقرير مجموعة من الوقائع ذات البعد الطائفي والتي أدت إلى عدة مواجهات مسلحة بين مواطنين مسيحيين ومواطنين مسلمين. تأتي جملة هذه المواجهات استكمالاً لموجة استهداف المواطنين المسيحيين بعد الإطاحة بحكم الرئيس السابق محمد مرسي العياط. ويمكن الاستدلال عن غياب دور الدولة في استنباق الحوادث الطائفية والتي تؤدي إلى ولوج المواطنين للقضاء العرفي عبر جلسات الصلح كما حدث في قرية أبو يعقوب بمركز سمالوط، بمحافظة المنيا (اليوم السابع، 6 أغسطس، 2014)، حيث أدت مشاجرة بين أطفال مسيحيين ومسلمين إلى تدخل الأهالي لعقد جلسة صلح عرفية بين أهالي الأطفال وفشلت هذه الجلسة العرفية في حل النزاع مما أدى إلى تجدد المناوشات بين الأهالي وإصابة مواطن مصري مسيحي الديانة حتى تدخلت الشرطة وأوقفت عدد من المتورطين في أحداث العنف. في المنيا أيضاً، (اليوم السابع، 13 يوليو، 2014)، تطورت مشاجرة بين مواطنين مسيحيين ومسلمين إثر حادث مروري إلى مواجهة مسلحة أدت لمقتل الشاب المسلم وحرق منزل الشاب المسيحي. وفي أسوان، وتحديداً في قرية العليقات (اليوم السابع، 16 يوليو، 2014)، أدت مشاجرة بين مواطنين مسلمين ومسيحيين إلى إصابة 4 مواطنين مسيحيين وأثنين من المسلمين قبل أن تتدخل السلطات الأمنية لتحويل دون تطور المواجهات بين الطرفين. والجدير بالذكر أن معظم الأحداث ذات البعد الطائفي حدثت في صعيد مصر. يجب الإشارة أيضاً إلى استمرارية عمليات الخطف ضد المواطنين المسيحيين مقابل فدية من قبل بعض العصابات الإجرامية خصوصاً في صعيد مصر.

يتوجب هنا الإشارة لبعض القرارات التي نتجت عن نشاط المجتمع المدني لتحسين الظروف المعيشية للمسجونين. في هذا الاتجاه، قام المجلس القومي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع قطاعات «السجون، وحقوق الإنسان، والشؤون القانونية» بوزارة الداخلية، بتعديل لائحة السجون الحالية، بحيث تتوافق مع الحدود الدنيا للمعايير الدولية بأماكن الاحتجاز.



تقييم الحالة الحقوقية النسوية

يتضح من الفصلين السابقين أن المرأة المصرية تمر بوقت عصيب تتعدد فيه أشكال هذه الصعوبات بين نمطين: عنف وتمييز ضد المرأة. يشكل تزايد العنف ضد المرأة تحدي للمجتمع والدولة في آن واحد. فمحاصرة المرأة بأنواع مختلفة من العنف يشتد بعضها ليصل إلى الاغتصاب والتحرش الفردي والجماعي ويعني هذا أن المشكلة المجتمعية وراء هذه الممارسات أعمق من تُحل عبر آليات الحكومة وحدها وأن على المجتمع المدني العمل من أجل نشر الوعي المجتمعي بشكل يمكن المرأة من أن تعيش حياة آمنة والعنف ضد المرأة ينتشر في المجتمعات الشرق أوسطية بمعدلات قياسية خاصة في حالة عدم الاستقرار السياسي التي يمر بها الشرق الأوسط. فمثلا ذكر التقرير الصادر عن الأمم المتحدة والخاص بأحوال المرأة على مستوى العالم أن منطقة الشرق الأوسط هي أكثر المناطق قمعا للنساء. ويعد هذا القمع نتيجة للطبيعة القبائلية المتمثلة في عدد من الأعراف والقيم المجتمعية التي تحول دون تحسين وضع المرأة في المجتمعات الشرق أوسطية عموما والمجتمع المصري خصوصا. تأتي هذه الظروف في ظل مجتمع ذكوري وخطاب ديني لا يساعد على تحسين وضع المرأة في المجتمع. فعلى سبيل المثال أثارت دعوة الأنبا بيشوي مطران بني سويف، للفتيات دون الـ 11 عام التوجه للكنيسة بملابس "محتشمة" لا تشمل "البنطلون الجينز" الكثير من اللغظ بين المواطنين المسيحيين الذين اتهموا الأنبا بيشوي "بالسلفنة" و قاموا بوقف احتجاجية ضده في محيط كاتدرائية الأقباط الأرثوذكس بالعباسية. فيما أثارت فتوة الشيخ أسامة القوصي بجواز "التلصص على النساء" الكثير من الجدل حول أخلاقية هذه الفتوة. فيما لا تزال قضية العنف الأسري قضية مؤرقة ولا يكاد يمر يوما إلا وحدثت واقعة عنف أسري تصل أحيانا بانتهاك حياة الضحية التي في أغلب الأحوال تكون هذه السيدة إما سيدة أو طفل. ونستطيع القول بأن الحالة الحقوقية النسوية بمصر تمر بمرحلة حرجة تجعل المرأة مطاردة في كل البيئات الاجتماعية المحيطة بها.

لكن يجب الاعتراف بمجهود منظمات المجتمع المدني المصرية في عملها على جعل القضايا النسوية قضايا مجتمعية ومحل لاهتمام الرأي العام من خلال نشر التوعية حول دور المرأة. وقد تم رصد العديد من الأنشطة في المجال الحقوقي النسوي بالذات في ملف التحرش والعنف ضد المرأة. وقد كانت هناك أكثر من مبادرة لمقاومة التحرش تمكنت من إثبات تواجدها على الساحة من خلال حملات توعية بمدى جرم التحرش الجنسي. واجهت هذه المبادرات العديد من الصعوبات الميدانية خلال أيام عيد الفطر، وهنا يجب التنويه عن دور مبادرة "شفت تحرش" التي أصدرت تقريرها النهائي حول جرائم التحرش خلال فترة إجازات العيد. قام هذا التقرير باستطلاع رأي على عينة من الفتيات والسيدات لقياس وعي الفتيات بجرائم التحرش. ومن النتائج المبشرة للتقرير أن الوعي عند الفتيات ازداد حسب نتائج التقرير (52% يعلمن أن هناك قانون لمكافحة التحرش صدر مؤخرا) وهذا يعتبر نجاحا للمنظمات النسوية التي بادرت بتبني سياسات ميدانية من خلال عدة حملات لمقاومة جرائم التحرش. من جهة أخرى يجب أيضا الإقرار بدور المنظمات النسوية في الضغط على الدولة لتحسين وضع المرأة المصرية وإزالة المعوقات الاجتماعية التي تحول دون تحقيق هذا. يجب لفت النظر كذلك إلى الدور الذي يقمن به الشخصيات النسوية في إعطاء حيز إعلامي يخص مجمل قضايا المرأة بالإضافة لتبنيهم خطاب إعلامي حازم تجاه الممارسات التي تُورق المرأة المصرية. لكن من ناحية أخرى يجب التنبيه لقضايا المرأة بطريقة أكثر منهجية تسمح بوضع أطروحات جديدة في مواجهة القضايا الشائكة التي تواجه المرأة المصرية. أما على صعيد التمييز ضد المرأة، فقد بادرت عدد من المنظمات النسوية بإصدار بيان مشترك يطالب بضرورة إشراك المرأة في الحياة السياسية على نطاق أوسع وتساءل حول دور المرأة في الانتخابات البرلمانية القادمة "أين النساء من



التحالفات الانتخابية القادمة؟ تجاهل مطالب النساء حول موقعهن من الخريطة الانتخابية القادمة". وكان مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية ACT وصاحب مبادرة "فؤادة ووتش" المعنية بإصدار هذا التقرير أحد الموقعين على هذا البيان المشترك.

ويأتي تقييم الحالة الحقوقية النسوية في هذا التقرير من خلال البيانات التي تم رصدها والتي ترسم من جهة أخرى حجم المشاكل التي تواجهها المرأة المصرية. كما أن القرارات التي اتخذتها الحكومة تحتاج في معظمها إلى تفعيل الجاد وإلزام الدولة بمراقبة تفعيل هذه القرارات والقوانين التي تمثل مجمل سياسة الدولة تجاه المرأة المصرية. من ناحية أخرى، لا يجب حصر قضايا المرأة تحت مظلة جرائم التحرش دون الاهتمام بباقي الملفات التي تهم المرأة المصرية. فمزال التمييز قائماً على المستوى المؤسسي للدولة وهو ما لا يتناسب مع الدور الفعلي للمرأة المصرية التي تمثل -قاربة- نصف حجم السكان في مصر والتي كان لها تواجد كبير في جميع الأحداث السياسية التي مرت بها الدولة خلال الأربع سنوات الماضية. من ناحية أخرى، يجب أن يتنبه المجتمع المصري لخطورة تفشي العنف ضد المرأة وتحديدًا العنف ضد الفتيات الصغيرات وهو ما سينتج عنه آثار اجتماعية ونفسية سلبية ستلقى بظلالها على المجتمع على المدى المتوسط والبعيد.

تقييم الحالة الحقوقية المصرية

تمر الحالة الحقوقية المصرية عموماً بظرف استثنائي حيث تعيش معركة من الشد والجذب ويمكن الاستدلال عن هذا بكم الوقائع التي اصطدمت فيها الدولة بمنظمات المجتمع المدني. وخلال السنوات الأربع المنقضية أرتبط العمل الحقوقي بالحالة الأمنية للدولة بطريقة لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض. في هذا الإطار يجب الإشارة إلى العمليات الإرهابية التي تقوم بها الجماعات التكفيرية والتي حصدت الكثير من أرواح المصريين. وهنا يجب الإشارة للجريمة الأثمة التي قامت بها مجموعة من الإرهابيين بمنطقة الفرافرة والتي أستشهد فيها 23 جندياً مصرياً من قوات حرس الحدود. يُضاف إلى هذا، عدد من العمليات الإرهابية الأخرى والتي استهدفت بشكل كبير عناصر الأمن من الشرطة والجيش في عدة مناطق على مستوى الجمهورية والتي أودت بحياة عدد كبير من المواطنين. من جهة أخرى أدت حالة الاستنفار الأمني الناتجة عن العمليات الإرهابية في حدوث بعض الوقائع المقلقة. فمثلاً، أشارت تقارير أولية أن الشرطة المصرية اشتبكت مع مجموعة من الشبان ظناً منها أنهم إرهابيين (منصور قوية العقاري¹ وعبد السلام راغب²، عن الأهرام، 6 أغسطس، 2014)، بينما أشارت تقارير أخرى أنهم كانوا يحملون أسلحة نارية مما أدى إلى تعامل الشرطة المصرية معهم. ومن المؤكد أن تأثير الجهاز الأمني للدولة من جراء العمليات الإرهابية سيظل أثره قائماً مادامت العمليات الإرهابية مستمرة. وهنا يجب الإشارة أن الإرهاب يؤثر سلبيًا وبصورة مباشرة على الحالة الحقوقية ولا يساعد في نشر الوعي الحقوقي بين المواطنين.

¹نائب مجلس الشورى السابق عن حزب النور.

² عبد السلام راغب نائب مجلس الشورى السابق عن حزب النور.



ويمكن استقرار حالة عدم الثقة المتبادلة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة التنفيذية للدولة من خلال عدد من البيانات المشتركة لهذه المنظمات حيث وقعت 23 منظمة حقوقية في 23 يوليو، 2014، بياناً مشتركاً تطالب الحكومة بوقف محاربة المجتمع المدني، وإعادة النظر في سياستها تجاه المنظمات غير الحكومية. وكان مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية ACT وصاحب مبادرة "فؤادة ووتش" المعنية بإصدار هذا التقرير أحد الموقعين على هذا البيان المشترك.

في هذا السياق، قامت حرب من التصريحات المتبادلة بين الحكومة متمثلة في وزارة الداخلية وبعض منظمات المجتمع المدني التي رصدت بعض الانتهاكات التي أدت إلى موت بعض الحالات إثر التعذيب. والملاحظ هنا أن وزارة الداخلية دعت منظمات حقوق الإنسان إلى توخي الحذر فيما تنشره وأكدت على احترامها للمعايير الدستورية والقانونية في تعاملها مع المساجين. تبع هذه التصريحات عدة إجراءات تمثلت في تحسين حالة السجون (كما رصد هذا التقرير، فقد تم وضع تكييف هواء لمواجهة سوء التهوية والزحام).

تحتل قضايا الأقليات الدينية حيز كبير في الوضع الحقوقي المصري منذ عدة سنوات وقد شهدت تطورات خطيرة عقب الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي حيث تم حرق وتخريب عدد كبير من الكنائس. ومع توقف العمليات الإرهابية ضد الكنائس إلى أن الأحداث الطائفية لم تختفي لكنها اقتصر على وقائع بعينها دون وجود العامل التنظيمي وراءها كما كان الحال منذ 30 يونيو، عام 2013، حيث حشدت جماعة الإخوان المسلمين أنصارها ضد المواطنين المسيحيين بحجة دعمهم لموقف القوات المسلحة والجماعة الوطنية ضد جماعة الإخوان والرئيس السابق محمد مرسي.

ويعتبر ملف حقوق الطفل هو الآخر من المحطات المهمة لوصف الحالة الحقوقية المصرية. وقد رصد هذا التقرير عدد كبير من قضايا العنف ضد الأطفال. المثير للانتباه أن الوقائع التي شهدت عنف ضد الأطفال تتعدد فيها مصادر هذا العنف. فهناك وقائع عنف تورطت فيها الدولة عبر إدارات سجون الأحداث وأنتقل العنف كذلك إلى دار للأيتام عبر واقعة شهدت كثيرا من الجدل حيث أنها انتشرت عبر فيديو يُظهر مديرا إحدى دور الأيتام وهو يضرب أطفالا ضرب مبرح. هكذا ولم يغيب العنف ضد الأطفال في الجرائم الجنائية الفردية وتعددت أنواعه بين تحرش (للصغيرات) وتعذيب وقتل. ويعد هذا التطور من التطورات التي تثير الكثير من القلق ويعتبر مؤشر خطير يضر بعموم الحالة الحقوقية المصرية. لهذا يتوجب على المجتمع المدني تنشيط بعض المبادرات لمواجهة هذه الظاهرة قبل أن تستفحل.

من جانب آخر، يظل الخطاب الديني أحد أكبر العوائق أمام نشر الوعي الحقوقي بين المصريين وتتمثل أزمته في محاربة أي فكر جديد يسعى للخروج باجتهاادات جديدة من شأنها تقليص الفجوة بين الإسلام وحقوق الإنسان. وتنعكس هذه الأزمة من خلال اللقاء التلفزيوني الذي جمع الشيخ محمد عبد الله نصر (الملقب بشيخ ميدان التحرير)، بأحد شيوخ السلفية في برنامج 90 دقيقة على قناة المحور. تمحور اللقاء حول بعض التعاليم الإسلامية التي تناقض مبادئ حقوق الإنسان. فركز الشيخ محمد عبد الله نصر على محتوى إحدى كتب الإمام الشافعي التي تبيح "الاستنجا بالكتاب المقدس والتوراة" وبرر الشافعي ذلك لكونهم "كتب محرقة". وتساءل الشيخ محمد عبد الله نصر عن سبب إصرار الأزهر الشريف الإبقاء على مثل هذه الكتب المسيئة في مناهجها الدراسية.



المراجع

- الخطوط التوجيهية للاتحاد الأوروبي حول العنف ضد النساء والفتيات ومحاربة كافة أشكال التمييز ضدهن.
- مفاهيم وأسس نظرية حول علاقات الرجال والنساء في المجتمع.
- يوميات التعذيب "مركز النديم"

بيانات صحفية

- أين النساء من التحالفات الانتخابية القادمة؟ تجاهل مطالب النساء حول موقعهن من الخريطة الانتخابية القادمة – 2014/8/3.

المصدر: <http://nazra.org/node/348>

- 23 منظمة حقوقية تطالب الحكومة بوقف محاربة المجتمع المدني، وإعادة النظر في سياستها تجاه المنظمات غير الحكومية – 2014/7/24.

المصدر: <http://www.cihrs.org/?p=8966>

- نتيجة لعدم تضمين النساء في تشكيل اللجنة العليا للإصلاح التشريعي... توقع بغياب مطالب النساء عن الأجندة التشريعية في المرحلة القادمة - 2014/7/20.

المصدر: <http://nazra.org/node/340>

- الحكم الأول في قضايا الاعتداءات الجنسية الجماعية والاعتصاب الجماعي بميدان التحرير ليس نهاية المطاف ويجب فتح التحقيق في جميع جرائم العنف الجنسي السابقة – 2014/7/20.

المصدر: <http://www.actegypt.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9>